جامعة زيان عاشور بالجلفة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

محاضرات مقياس منهجية البحث العلمي

موجهة للطلبة سنة اولى ماستر

تخصص قانون أسرة

إعداد: د.هواري صباح

الموسم الجامعي: 2023-2024

يقوم البحث العلمي على البناء الفكري والمعرفي وفي نفس الوقت على أساسيات البحث العلمي الممنهج يجب أن يحضى بالتشجيع والدفع للارتقاء به حتى لا يكون حكرا على الباحث فقط فهو يتسم بالعموم ويجب أن يستفيد منه الجميع ويظفر بمكانة علمية معتبرة بخلق فضاءات تحفيزية له ومبادرات تسعى إلى النوعية والجودة الفعلية.

فهو مرحلة مهمة في الحياة العلمية للباحث اذ يعد بمثابة نقطة التحول والانطلاق في مسيرته ذلك انه مصدر من مصادر المعرفة وله دور فعال في إيجاد حلول سليمة وعلمية لإشكاليات ترقى لمستوى التنقيب والتحليل والاستنباط وتستوجب في دراستها إلى منهجية صحيحة تضمن التوصل إلى نتائج دقيقة لحد بعيد حسب طبيعة الموضوع المعالج.

ولعل تقرير تدريس مقياس منهجية البحث في العلوم الاجتماعية والقانونية والإدارية بمختلف الجامعات أصبح امر رسمي مما شكل دعما قويا له وتعميما للعقلية العلمية وتتضمن مادة منهجية العلوم القانونية والادارية محوريين اساسيين مادي موضوعي وشكلي اجرائي.

فالمقصود بالجانب الشكلي الاجرائي: هو الاساليب العلمية والفنية لتحليل اعمال وانجازات الباحث في ميدان تخصصه سواءا على شكل اعمال تحضيرية، تحقيقات، بحوث نظرية، تحليل نصوص قانونية او احكام وقرارات

قضائية وغيرها من التوجيهات والاليات التي يجب على الباحث ان يتزود بها من أجل الوصول نتائج وحلول صائبة منظمة ودقيقة وموضوعية

ودراسة مناهج البحث العلمي ومجال تطبيقاتها في العلوم القانونية والإدارية تعبر من مقومات وأساسيات الدراسة الأصيلة ولعل هذا ما سيتم دراسته من خلال المحاور الاتية:

-أولا: ماهية البحث العلمي في محال العلوم القانونية.

- **تعريف البحث العلمي.**

- **أنواع البحث العلمي.**

- **خصائص البحث العلمي.**

- **مراحل البحث العلمي.**

- **ثانيا: مناهج البحث العلمي في العلوم القانونية:**

*المنهج الاستدلالي وكيفية تطبيقه في العلوم القانونية.

*خطوات المنهج التاريخي وخطواته وكيفية تطبيقه على العلوم القانونية.

*المنهج الوصفي وخطواته وكيفية تطبيقه على العلـوم القانونية.

*المنهج المقارن تاريخي وخطواته وكيفية تطبيقه على العلـوم القانونية.

*المنهج التحليلي وخطواته وكيفية تطبيقـــه على العلـوم القانونية.

*المنهج التجريبي وميادين تطبيقـــه على العلـوم القانونية.

مفهوم البحث العلمي:

يعتبر البحث العلمي من أسس ومقومات الحضارة والتقدم فهو ليس وليد اللحظة بل يعبر عن تاريخ متواصل للمعرفة وإدراك الحقيقة التي لازمت الإنسان.

وعبارة البحث العلمي تشتمل كلمتين:

لغة:

البحث: مصدر للفعل بحث وهي عند ابن منظور تعني تتبع، سأل، تحرى، حاول[1]....

والبحث في لسان العرب لابن منظور كذلك هو: أن تسأل عن شيء وتستخبر ويقال بحث عن الخبر سأل أي فتشى عنه.

أما العلم: فيقصد به لغة إدراك الشيء وفهمه.

اصطلاحا:

هو مجموعة من المعارف الإنسانية التي تتضمن المبادئ والفرضيات والحقائق والمفاهيم والقوانين والنظريات التي كشفها الإنسان.

أما البحث العلمي فيقصد به: هو إعمال الفكر وبذل الجهد الذهني المنظم حول مجموعة من المسائل أو القضايا بالتفتيش والتقصي عن المبادئ أو العلاقة التي تربط بينهما وصولا إلى الحقيقة التي يبنى عليها أفضل الحلول لها.

وهو التقصي المنظم وذلك بإتباع مناهج علمية دقيقة وواضحة للوصول إلى الحقائق العلمية قصد التعديل أو إضافة الجديد أو التأكد منها.

ولقد تعددت تعريفات البحث العلمي حسب المشكل المراد معالجته ومجاله وأهدافه والمنهج المتبع في حين اتفقت أغلبها على انه يقوم بدراسة إشكالية معينة وفق قواعد علمية وأسس دقيقة للوصول إلى النتائج المرجوة منه.

خصائص البحث العلمي:

للبحث العلمي مجموعة من الخصائص نذكر منها:

1- **انه بحث نظري:** ذلك انه يتم الانتقال من الواقعة الخام الى الواقعة العلمية[5].

2- **التنظيم والضبط:** هو بحث عقلي منظم ومضبوط ودقيق ومخطط يقوم على منهجية علمية تجعل منه موثوقا بخطواته ونتائجه فهو ليس مجرد وليد مصادفة أو عمل ارتجالي.

3- التفسير والتجديد: البحث العلمي يقوم على التفسير المنطقي والعملي للظواهر باختلاف أنواعها من خلال المعلومات التي تخصها ومن خلال تجديد وتعديل وتحديث المعرفة.

4-التعميم: البحث العلمي لا يخص الباحث وحده بل يعتبر إضافة للمعرفة الإنسانية التي يستفيد منها كل إنسان.

5- يعتمد البحث العلمي على المصادر والمراجع وتحري الحقيقة حتى تثبت صحتها.

6-يجب الأخذ بجميع الآراء الواردة في الموضوع ومناقشتها ولابد من اختيار الألفاظ الدالة على المعنى

7- ويجب أن يتضمن البحث العلمي على خطة ومقدمة وفهرس.... الخ.

بنية البحث العلمي:

إن الجانب الشكلي للبحث هي مكوناته ومراحله ومخططه وطرقة تنفيذه فهي عناصر البحث مع كيفية توزيعها ضمن تصور متكامل قصد إخراج البحث بمنهجية علمية محكمة وتشتمل على الاتي ذكره:

1-**عنوان البحث.**

2-مقدمة البحث.

3-مضمون أو صلب وجسم البحث.

4-خاتمة البحث.

مراحل البحث العلمي:

أولا: مرحلة اختيار الموضوع: والتي تتضمن ضمنيا اختيار الموضوع والقراءة.

ان اختيار موضوع الدراسة ليس بالشيء الهين فهو أدق مرحلة وأهمها بها يستفتح الباحث بحثه وهي المحدد لإمكانية السير في الموضوع وانجازه لذا يستحسن التريث في اختياره لطرح إشكالية حقيقية ويشمل اختيار الموضوع تحديد عنوان مناسب لموضوع البحث وصياغة الإشكالية ووضع خطة

مناسبة تتناسب مع العنوان والإشكالية الرئيسية ولاختيار موضوع البحث معايير.

أ- معايير اختيار الموضوع

العوامل الذاتية لاختيار موضوع البحث:

*الرغبة النفسية الذاتية في اختيار البحث.

*القدرات والاستعدادات الشخصية والذاتية وتتضمن القدرة العقلية والمالية واللغوية والأخلاقية للباحث.

*التخصص العلمي والمهني للباحث

*القدرات الجسمانية للباحث.

العوامل الموضوعية لاختيار موضوع البحث:

* القيمة العلمية للبحث.

*اهداف ومكانة البحث العلمي.

*المدة الزمنية المحددة لإنجاز البحث.

ب- عنوان البحث العلمي:

إن حسن اختيار الموضوع يستوجب أن يكون العنوان يدل على كل عناصر وأجزاء ومقدمات البحث العلمي بصورة واضحة ودقيقة وشاملة.

- شروط العنوان:

*أن يكون العنوان موجز وقصير كلما أمكن ذلك.

*أن يكون شاملا وجامعا لكافة أجزاء وعناصر البحث المراد انجازه.

*أن يكون واضح ومفهوم غير غامض أو مبهم.

*أن يكون دالا ودقيقا لمضمون البحث ومشتملا ته.

*أن يكون جذابا يدفع الباحث إلى القراءة والفهم المتجدد.

ثانيا- مرحلة القراءة:

تعتبر القراءة تمهيدا للأفكار التي ينجزها الباحث وذلك بعد أن ينجز قائمة اسمية بأكبر عدد ممكن من المصادر والمراجع المتصلة بالموضوع ويحددها ويرتبها وفق الأهمية ويوزعها على الأبواب والفصول هنا تبدأ مرحلة القراءة.

مستويات القراءة:

وللقراءة مستويات في مجال البحث العلمي فقد تستغرق شهور وربما أعوام.

1- **القراءة الاستطلاعية:** تتصل بالبحث البيبليوغرافي والوثائقي وتسمى القراءة الكاشفة او الخاطفة أو السريعة ويقتصر عادة على عنوان الوثيقة العلمية، المقدمة، الخاتمة، الفهرس، المصادر والمراجع لمعرفة مضمون الوثيقة ومدى ارتباطها بموضوع البحث.

2- القراءة العادية: وينطلق فيها الباحث إلى مستوى آخر من القراءة أكثر تعمقا وأكثر تركيزا وهي القراءة العادية حيث ترتكز على الموضوعات التي حددها بالقراءة الاستطلاعية ويختار منها الاقتباسات التي تتصل بموضوع بحثه.

3- القراءة العميقة: وهنا يقرأ الباحث بعمق وتركيز ويعتمد على التحليل وتسجيل أفكاره والمفاهيم التي توصل إليها في الأبحاث التي لها صلة بموضوعه إذ تعتبر هذه القراءة هي الأساس الذي يعتمد عليه البحث دون أن ننسى كذلك أهمية القراءة الالكترونية.

شروط القراءة:

تتطلب عملية القراءة السليمة الناجحة مجموعة من الشروط والقواعد يجب احترامها حتى يتحقق الهدف الأساسي منها وهو التشبع والتمكن من موضوع البحث ونذكر منها:

1-أن تكون القراءة شاملة لكافة المصادر والمراجع المرتبطة بالبحث.

2- أن يكون للباحث القدرة على الفهم والتحليل والتعليق والنقد.

3- اختيار الباحث للأماكن الصحية والمريحة والأوقات المناسبة لذلك.

4-أن تكون عملية القراءة منظمة ومرتبة وغير عشوائية.

وبعد مرحلة القراءة تكون فكرة الموضوع وعناصرها الأساسية وكل فروعها قد اكتملت واتضحت معالمها الذهنية والعقلية لدى الباحث الأمر الذي يساعد الباحث على هيكلة الموضوع ورسم تخطيط يسهل عملية دراسته وفق معايير وأسس علمية منطقية ومنهجية واضحة ودقيقة وهي عملية حتمية وحيوية للبحث وهنا تظهر معالم تقسيم البحث تقسيم علمي وموضوعي وإعطاء كل فكرة عنوان خاص بها مثل: قسم، جزء، باب، فصل، مبحث، مبحث، مطلب، فرع، أولا...

ثالثا- مرحلة جمع وتخزين المعلومات:

وهي عملية استنباط وانتقاء المعلومات والحقائق والأفكار المتعلقة بالموضوع من شتى انواع الوثائق والمصادر المتصلة به وذلك وفق طرق وإجراءات تقنية ومنهجية دقيقة ومنظمة تمهد لعملية الكتابة ومن بين أساليبها:

-اسلوب البطاقات:

ويعتمد على ترتيب المعلومات وتصنيفها وفق أجزاء البحث وعناوين خطته ويجب ان تتوفر البطاقات على:

1- ان تكون متساوية الحجم ومكتوبة على وجه واحد.

2-مرتبة وفق خطة البحث.

3-كل جزء منها بلون خاص مرقم.

4- كتابة كافة المعلومات على البطاقة ووضعها في المكان المخصص لها.

-اسلوب الملفات:

يتكون من غلاف سميك ومعد لاحتواء أوراق مثقوبة متحركة إذ يقوم الباحث بتقسيم الملف او الملفات وفقا لأقسام وأجزاء الخطة الخاصة بالموضوع.

-الأسلوب الحديث:

ويقصد به أحدث الطرق وأسهلها في تدوين المعلومات وذلك عن طريق الحاسوب ويتم تخزينها وتصنيفها ضمن ملف واحد دون ضياعها.

رابعا: مرحلة الكتابة:

بعد الانتهاء من المراحل السابقة تأتي مرحلة مهمة وهي مرحلة إعداد البحث وكتابته وينتقل الباحث فيها من أسلوب الجمع والقراءة والتخزين إلى الكتابة وهي مرحلة شاقة لأنها تعني نقل الباحث للقارئ الصورة الكاملة عن موضوعه بجميع مراحله من الإشكالية إلى النتائج المتوصل إليها من خلال التحليل والمناقشة وظهور شخصيته في كل تفصيل أو جزئية.

ولعل أهم أهداف كتابة البحث العلمي هو إعلام القارئ عن المجهودات وكيفية إعداد هذا البحث والنتائج المتوصل إليها.

إضافة لعرض الأفكار والآراء المدعمة بالأسس والحجج المنطقية بصورة منهجية لإبراز شخصية الباحث في موضوعه المعالج والمطروح.

ومن اهم العناصر في الكتابة:

-**الامانة العلمية:** ذلك انه على الباحث ان يتحلى بالأمانة العلمية واحترام أخلاقيات وقواعد البحث العلمي واكتساب النزاهة الموضوعية والذاتية ولقد صدر مجموعة من القرارات التي تكافح السرقة العلمية وكان آخرها القرار رقم **1082** المؤرخ في **27** ديسمبر **2020** والذي ألغي القرار السابق رقم **933** المؤرخ في **28** جويلية **2016.**

ومن أهم مزايا الأمانة العلمية الدقة في الاقتباس والتهميش.

1-مفهوم الاقتباس: وهو نقل المعلومة أو الفكرة أو النص سواء فقرة أو جملة من مصدر او مرجع ويقال اقتبس أي نقل، ويسمى بالاستشهاد.

انواع الاقتباس: ونجد

اولا: الاقتباس الحرفي (المباشر): وهو نقل الباحث للمعلومات مباشرة دن تغيير فيها اذ يقتبس النص كاملا وهنا يضع الباحث النص بين شولتين او قوسين مزدوجين (( )) وعند حذف كلمة يشار لها بنقاط ((...)) ونجد فيه:

الاقتباس المباشر القصير: وهنا لا يمكن أن يتجاوز الخمسة او ستة أسطر في رأي البعض فيكتب بشكل عادي بنفس خط المتن.

الاقتباس المباشر الطويل: وهو ما تجاوز الخمسة او ستة أسطر فإنه يكتب بحجم اقل وبخط اغلظ من خط المتن.

ومن اهم الحالات التي تؤدي الى الاقتباس المباشر نذكر منها على سبيل المثال:

* عندما يكون النص الاصلي عبارة عن قول مأثور او تعريف.

*صعوبة صياغة النص الاصلي.

*إذا كانت عبارات النص الاصلي لها دلا لات معينة لا تحتمل التأويل.

ثانيا: الاقتباس غير المباشر (غير الحرفي):

وهو التصرف في لفظ كلام الكاتب والتقيد بتطابق المعنى الذي يقصده.

صوره:

اعادة الصياغة: يعيد الباحث صياغة أفكار النص بأسلوبه الخاص.

التلخيص: يقوم الباحث بتلخيص فكرة تم الإشارة إليها في مجموعة من الصفحات فيحافظ على الفكرة ويلخصها بأسلوبه الخاص.

الاختصار: إن يقوم الباحث بتقليص عبارات النص الى الثلث او الربع بتركيز جدا مع المحافظة على الفكرة وأسلوب صاحبها.

اهمية الاقتباس: وتكمن أهميته في:

-الالتزام بالنزاهة والموضوعية لتجنب الوقوع في السرقة العلمية.

-إظهار كفاءة الباحث وقدراته في التحليل وتوثيق المعلومات من مصادرها الأصلية.

ضوابط الاقتباس: ونذكر منها:

-عدم المبالغة في الاقتباس.

- الدقة في اختيار ما يحتاجه الباحث وتحليه بالأمانة العلمية.

- عدم التسليم والاعتقاد بان ما هو مقتبس من أراء وأفكار هو نهائي بل هو مجرد فرضيات قابلة للنقد والتمحيص والتحليل.

- الابتعاد عن التعارض بين المقتبس وبين ما يتصل به.

2- تعريف التهميش:

ويقصد بالتهميش كل ما يخرج عن النص من شروحات وتعليقات أو إشارات وإحالات أو تراجم أو هو الجزء الذي يفصل بينه وبين المتن بخط قصير في أسفل الورقة وهو صالح للتعليق والإضافة والتوثيق.

وظائف التهميش ونذكر من اهمها:

1- توثيق المصادر والمراجع التي اعتمد عليها الباحث وذكرها.

2-يستعمل للشرح والتفسير والتوضيح.

3-يستعمل للإشارة للنصوص القانونية والقرارات القضائية.

4-الاحالة الى موضوع سابق او لاحق.

الخاتمة:

وهي الجزء الأخير من الموضوع ومن خلالها يقوم الباحث بتقديم النتائج التي توصل إليها في بحثه وهي نتائج منطقية لازمة عن تحليل مضمون البحث ويستحسن أن تكون مرتبة تتضمن الإجابات عن الإشكاليات المطروحة في المقدمة ويقدم فيها أيضا توصيات البحث والتي تعتبر منطلقا للباحثين الراغبين في إكمال البحث في الجوانب التي لم تدرس دراسة كما يجب....الخ.

عناصر الخاتمه:

ويمكن القول أن الخاتمة تشمل ثلاث عناصر أساسية وهي:

1-الحوصلة: وهو خلاصة البحث بربط جميع جزئياته عن طريق الإجابة على اشكاليته وتختلف خلاصة البحث عن بداية الملخص للبحث ذلك أن الملخص هو تلخيص حرفي للبحث أما الخاتمة فهي من اجل الإجابة عن التساؤلات التي طرحت في المقدمة ويرد هذا غالبا على شكل فقرات.

2-نتائج البحث:

وهي أهم ما وصل إليه الباحث من نتائج خلال عملية البحث في هذا الموضوع وغالبا ما تكون لها علاقة بالأهداف التي سطرها في مقدمة البحث وتكون في عناصر محددة.

3-المقترحات:

وهي العناصر التي يرى الباحث ضرورة سردها لعلاقتها بالاستنتاجات التي توصل اليها الباحث والتي يرمي من خلالها الوصول الى تقديم الحلول.

ومن بين **خصائها** انه:

-يجب ألا تكون بشكل أمر أو نهي أو إلزام وإنما على شكل اقتراح مثال: يوصي الباحث بإعادة النضر في..... أو يقترح العمل ب.....

- يجب أن تكون معقولة وقابلة للتنفيذ أي ضمن الإمكانات المتاحة للجهات المعنية مثال اقتراح صياغة نص.

- الابتعاد عن العمومية يجب أن تكون واضحة محددة.

- ثانيا: مناهج البحث العلمي في العلوم القانونية:

اولا: المنهج الاستدلالي وتطبيقاته في العلوم القانونية:

لتحديد المفهوم الدقيق للمنهج الاستدلالي باعتباره عملية عقلية منطقية تتمثل في البرهنة على صحة القضايا أو النظريات، لابد من التطرق إلى تعريفه، مبادئه، وأدواته وهذا ما سيأتي في النقاط التالية:

***تعريف المنهج الاستدلالي**

عُرف المنهج الاستدلالي بأنه: " ذلك المنهج الذي يقارب الحقيقة بالاستدلال، من حيث هو – أي الاستدلال– عملية عقلية تنتقل فيها من قضية، أو من عدة قضايا إلى قضية أخرى تستخلص منها مباشرة دون اللجوء إلى التجربة، ويستلزم عادة أن تكون القضايا المستنتجة جديدة بالنسبة إلى القضايا الأصلية".

وعُرف أيضا: "البرهان الذي يبدأ من قضايا مسلم بها، ويسير إلى قضايا تنتج عنها بالضرورة دون الالتجاء إلى التجربة، وهذا السير قد يكون بواسطة القول أو بواسطة الحساب"، فالمنهج الاستدلالي هو ذلك المنهج العلمي الذي يرتكز على تسلسل منطقي في الأفكار حيث ينطلق من مبادئ أو قضايا أولية ليصل إلى قضايا أخرى تستخلص منها بالضرورة دون استعمال التجارب.

***مبادئ الاستدلال**

يقصد بها تلك القضايا الأولية غير المستنتجة من غيرها وفق أي استدلال، لذلك تعد نقطة البداية في كل عملية استدلالية، يقسم رجال المنطق مبادئ الاستدلال إلى ثلاثة وهي: البديهيات، المصادرات التعاريف.

أ–البديهيات

تعرف البديهية بأنها قضية بينة بذاتها، التي لا تحتاج إلى البرهنة عليها، فهي صادقة بلا برهان تتميز بكونها بينه، أولية وعامة، فالبديهية تمتاز بكونها:

- هي بينة نفسية بمعنى أنها تثبت للعقل تلقائيا دون الحاجة إلى البرهان؛
- هي قضية أولية منطقية، أي انها قضية غير مستنبطة من غيرها من القضايا؛
- هي قاعدة صورية عامة أو قضية مشتركة، لأنها تثبت من كافة العقول ولا تخص فرعاً واحداً من العلوم بل تشترك فيها جميع العلوم، فكما أن البديهيات معروفة في الرياضيات مثل: القضايا الخمسة المشتركة

التي جاء بها إقليدس على غرار الكل أكبر من جزء من أجزائه، من يملك الأقل، نجدها أيضا في العلوم الإنسانية.

ب-المسلمات(المصادرات):

تعرف المسلمة (المصادرة) أو الموضوعة بأنها: " قضية تركيبية يضعها العقل ويسلم بها دون برهان لحاجته إليها في البرهنة، فهي إنشاء عقلي وهي خاصة وصريحة ولكل علم مصاد ارته"، فالمصادرة قضية ليست بينة بنفسها، ولا يمكن ان يبرهن على صحتها وانما يطالب بالتسليم بصحتها، وصحتها تستبين من نتائجها، المصادرات أقل بينية من البديهيات، غير ان النظريات الحديثة لا تميل للمبالغة في التمييز بينهما، بل تعد كليهما تعريفات

مقنعة، ومن أمثلتها "أن الانسان يفعل وفقا لما يرى فيه الأنفع" كل إنسان يطلب السعادة، يمكن أن يمتد الخط إلى مالا نهاية"، أما في مجال القانون فهناك العديد من المصادرات مثل: الجريمة معاقب عليها قانوناً، العقد شريعة المتعاقدين، الحيازة في المنقول سند الملكية...إلخ.

ج- التعريفات

التعريف هو تعبير عن ماهية الشيء المُعرف بمصطلحات مضبوطة ويجب أن يكون التعريف جامعاً شاملا، يجمع كل صفات الشيء المعرف ويمنع دخول إضافة خصائص خارجة عنه، فالجمع والمنع هما الصفتان اللتان تمنحان للشيء المعرف هويته الحقيقية، والتعريف هو أيضا مجموع الصفات التي يتكون منها مفهوم الشيء مميزا إياه عما عداه، إن التعريف بمثابة قضية أولية تبنى من خلاله كل الاستدلالات التي تصل إلى نتائج غير متناقضة مع العلم والواقع، وهو على خلاف البديهيات والمسلمات لا يعتبر قضية عامة مشتركة فهو يخص الشيء المُعرف وحده دون غيره من الأشياء الأخرى، ولصحة التعريف ش روط لابد من التقيد بها وهي:

-يجب أن يعبر التعريف عن ماهية الشيء، أي من جنسه وفصله ونوعه؛

-يجب أن يكون التعريف جامعاً مانعا؛

-ألا يُعرف الشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة، بمعنى تجنب تعريف السلب -بمفهوم المخالفة- إلا للضرورة؛

-الاحتراز عن تعريف الشيء بما لا يعرف إلا به (تجنب ذكر اسم المعرف في التعريف)؛

-تجنب استعمال ألفاظ غريبة غير مفهومة، والتعريف إما تعريف اسم، واما تعريف شيء.

وتجدر الإشارة إلى أن التعريفات من أكثر مبادئ الاستدلال تطبيقا أو إعمالا في مجال العلوم القانونية والإدارية حيث لا يخلو فروع من فروع القانون سواء العام أو الخاص من تعريف الكثير من المصطلحات القانونية مثل تعريف القانون، الدولة، الجريمة، العقد الإداري، الاعمال التجارية...إلخ.

***أدوات المنهج الاستدلالي**

تتطلب العملية الاستدلالية العقلية وسائل معينة يستخدمها الباحث لاستخراج النظريات والمبادئ والقوانين من القضايا الأولية أو المقدمات تتمثل هذه الأدوات في: القياس، التجريب العقلي، البرهان الرياضي والتركيب العقلي، وعليه سوف نوضح بنوع من الايجاز هذه الأدوات كما يلي:

أ- القياس

هو عملية منطقية تنطلق من مقدمات مسلم بصحتها لتصل إلى نتائج افتراضية غير مضمون صحتها، أو هو قول مؤلف من قضايا إذا سلمت لزم عنها قول آخر، يطلق عليه أيضا تحصيل حاصل إن القياس يختلف عن البرهان الرياضي الذي تكون نتائجه جديدة لم تشملها المقدمات لا صراحة ولا ضمنياً عكس القياس الذي تكون نتائجه موجودة في المقدمات بطريقة ضمنية، مثال ذلك" تجريم وتحريم المخدرات قياساً على الخمر، حرمان الموصى له الذي قتل وصية تعجيلا للوصية قياساً على حرمان الوارث قاتل مورثه من الميراث تعجيلا للإرث.

ب- البرهان الرياضي

هو عملية منطقية تنطلق من قضايا أولية صحيحة إلى قضايا أخرى ناتجة عنها بالضرورة وفقا لقواعد منطقية خالصة، وفي عملية البرهنة يسلم بصحة المقدمات لأن الهدف منها هو البرهان على صحة النتائج المترتبة عن المقدمات والتي تكون جديدة بالضرورة لم تشملها تلك المقدمات.

ج -التجريب العقلي

هو قيام الانسان داخل عقله بمناقشة الفروض والتحقيقيات والتجارب بطريقة علمية ذهنية، حيث يناقش الانسان بعقله فقد الأوضاع والفروض العقلية الداخلية لاستخلاص النتائج التي تلزم داخل الذهن وهو يختلف عن المنهج

التجريبي الذي يقوم على الملاحظة والفرضية والتجربة والاستنتاج ذو الطابع المادي الخارجي البحث، بينما التجريب العقلي يكون داخل عقل الانسان فقط، له طابع معنوي أو ذهني فكري لا غير.

د–التركيب

هو عملية عقلية منطقية عكسية للتحليل أو التفكيك، حيث يبدأ التركيب من قضية صحيحة جزئية لاستخراج قضايا كلية أو نتائج عامة، لأن التركيب يكون عادة من الخاص إلى العام، مثال ذلك تركيب عنوان شمولي ساء في أحد فروع القانون الخاص أو القانون العام مثل المسؤولية الجزائية لرئيس الجمهورية في ظل النظام الرئاسي، المسؤولية المدنية للطبيب عن الأخطاء الطبية، اختصاصات مجلس الأمن في حالتي الحرب والسلم.

تطبيقات المنهج الاستدلالي في مجال العلوم القانونية والإدارية.

يتصف المنهج الاستدلالي بكونه منهجا عقليا منطقيا صوريا ثابتا وصارماً، يقوم على أساس ثبات واطلاقية الحقائق والظواهر، وعليه فالمنهج الاستدلالي يصلح للتطبيق حيثما كان المجال مناسبا لإعماله بأسسه وأدواته، أما عن تطبيقاته في مجال العلوم القانونية والإدارية، فقد طبق قديما حيث كان الارتباط شديد بين الفلسفة والقانون وكان ينظر للقانون على أنه علم ثابت وجامد، حيث كانت كل الدراسات تنطلق من مبادئ ثابتة تأخذ بشكل المصادرات وهي غالبيتها قواعد عقلية ودينية مطلقة جامدة لا تتغير بتغير

الزمان والمكان، حيث أراد العلماء والفلاسفة القدامى إيجاد علاقات وروابط وأسباب وحتميات للظواهر القانونية والاجتماعية، ومن بين الدراسات القانونية القديمة التي طبق فيها المنهج الاستدلالي تفسير أصل وغاية الدولة والقانون، ظاهرة السلطة والأمة والشعب، ظاهرة الجريمة والثورة والديموقراطية والديكتاتورية وغيره من الظواهر ذات الصلة بالقانون، وعليه فقد أسهم المنهج الاستدلالي في بناء العلوم القانونية ومازال إلى يومنا هذا يطبق بشكل كبير وجلي سواء على مستوى العمل التشريعي أو القضائي وحتى في المجال الفقهي وهذا ما سيأتي توضيحه على النحو التالي:

***-كيفيات تطبيق المنهج الاستدلالي في المجال التشريعي والقضائي والفقهي:**

أ-: كيفيات تطبيق المنهج الاستدلالي في المجال التشريعي

كثيرا ما يستخدم المشرع المنهج الاستدلالي ومبادئه وأدواته بصفة عامة في سن واصدار التشريعات في مختلف فروع القانون العام والخاص، وكذلك في رسم معالم السياسات التشريعية الحديثة فينطلق من القواعد القانونية كمقدمات كبرى ليصل إلى قواعد قانونية أخرى جديدة عن طريق القياس أو حتى التركيب العقلي، كان ينهى عن سلوك أو فعل بناء على منعه لفعل آخر منصوص عليه كلما كان للمنع نفس السبب أو العلة أو يأمر بفعل عمل بناء على وجود نص لفعل آخر لاشتباههم كما في العلة بالرجوع إلى القياس،

والمثال التقليدي في هذا الفرض هو منع التعامل في المخدرات انطلاقا من مقدمة كبرى تتمثل في منع التعامل في كل الأشياء التي تذهب العقل وتمنع الإدراك، فهذه الآلية تسمح للمشرع التصدي للمستجدات التي لم ينظمها بنصوص قانونية بعد.

ب-كيفيات تطبيق المنهج الاستدلالي في المجال القضائي:

يظهر جليا دور المنهج الاستدلالي على مستوى العمل القضائي من خلال إرشاد القاضي أثناء فصله في الدعوى أو الن ازع المعروض عليه، فالحكم القضائي الذي يصدره في نهاية الدعوى ما هو إلا نتيجة لعمليات استدلالية منطقية يقوم بها القاضي في معرض النزاع بدءً بتكييف الوقائع إلى غاية صدور الحكم القضائي ويتضح ذلك على النحو التالي:

ب،أ- دور المنهج الاستدلالي في تكييف الوقائع أو المسألة محل النزاع:

يقوم القاضي بتكييف المسألة محل النزاع أو موضوع الدعوى ما إذا كانت مسألة واقع أم قانون وأثر التفرقة بين المسألتين مهم، إذ لا رقابة للمحكمة العليا على مسألة الواقع، غير أن مسألة القانون تخضع لرقابتها، ذلك أن المحكمة العليا محكمة قانون وليست محكمة واقع، لأن دورها يتمثل في مراقبة مدى تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً وبذلك توحيد الاجتهاد القضائي على المستوى الوطني، وعليه يتعين على القاضي تطبيق أداة القياس

لتكييف المسائل المعروضة عليه، إذ تعد القاعدة القانونية من مقومات وأسس القياس المنطقي وعليه:

- متى لم يكن حل النزاع ممكنا إلا بربط الوقائع المادية (تشكل المقدمة الصغرى للقياس) بالقاعدة القانونية (تشكل المقدمة الكبرى للقياس)، فإن المسألة هي مسألة قانون، وبالتالي تخضع لرقابة المحكمة العليا.
- متى أمكن حل النزاع بربط الوقائع المادية (التي تشكل المقدمة الصغرى) بوقائع مادية أخرى (تشكل مقدمة كبرى) فإن المسألة هي مسألة واقع تفلت من رقابة المحكمة العليا.

ب،ب- دور المنهج الاستدلالي في حل النزاعات القانونية:

يقوم القاضي بحل النزاع المعروض عليه اعتمادا على طريقة القياس المنطقي كمنهجية لفصله في هذا النزاع القانوني، حيث يتم بناء القياس وفقا للنموذج الآتي:

المقدمة الكبرى: هي المبدأ القانوني مثلا نص م 221 ق. ع. ج التي تجرم السرقة.

المقدمة الصغرى: وهي الوقائع المادية، مثلا أخذ زيد هاتف صديقه عمر دون عمله خلسة ودون رضاه.

النتيجة: هي الحكم القضائي أي تطبيق المبدأ القانوني على الوقائع المادة المعروضة على القاضي وتبعا للمثال السابق يُعد زيد سارقا وبالتالي يخضع لعقوبة جريمة السرعة لانطباق وصف السرقة على النشاط أو الفعل الذي قام به، وتجدر الإشارة إليه أن هذه الطريقة من القياس تسمى بالقياس المنطقي المقترن.

ج-كيفية تطبيق المنهج الاستدلالي في المجال الفقهي

يستعمل شراح القانون المنهج الاستدلالي في تفسير قواعد التشريعات المعمول بها سواء كانت في شكل كتب ومؤلفات أو رسائل علمية مثل أطروحات الدكتوراه أو المحاضرات والدروس ومختلف النشاطات العلمية التي يقومون بها مثل الملتقيات والمؤتمرات والأيام الدراسية وغيرها، حيث كثيرا ما يلجؤون إلى تطبيق المنهج الاستدلالي.

تقييم المنهج الاستدلالي

رغم الدور الذي أداه ويؤديه المنهج الاستدلالي في ضبط وتنظيم التفكير العلمي العقلي والمنطقي اعتمادا على مبادئه وقوانينه في الوصول إلى الحقيقة وتفسيرها إلا أنه كغيره من المناهج البحث العلمي يمتاز بإيجابيات وسلبيات سواء في مجال العلوم القانونية أو غيرها من المجالات نذكر أهمها فيما يلي:

أ-المزايا

تتمثل أهم محاسن أو إيجابيات المنهج الاستدلالي في النقاط التالية:

- لعب المنهج الاستدلالي دوار كبيرا في تراكم المعارف في شتى فروع العلوم حيث بدأ بعلم الرياضيات وانتهى بالعلوم الإنسانية بما فيها العلوم القانونية؛
- صدق وثبات نتائج الأبحاث والدراسات الاستدلالية لأن هذا المنهج يعد منهجا علميا منطقيا جامد ومطلقا في نظرته للظواهر والحقائق؛
- اتساع مجالات تطبيقه في مجال العلوم القانونية والإدارية سواء في المجال التشريعي أو الفقهي أو القضائي إضافة إلى العديد من البحوث العلمية القانونية سواء في فروع القانون العام أو الخاص.

ب-العيوب

تتمثل أهم سلبيات هذا المنهج خاصة في مجال القانون في:

- أن مبادئ المنهج الاستدلالي (بديهيات، مصادرات وتعريفات)، ترجع في الأصل إلى مبدأ واحد هو مبدأ المصادرات، فهي قضايا يصادر على صحتها وتتحقق سلامة وصحة نتائجها كلما تعددت وزادت نتائجها دون وجود تناقض، وهي قضايا غير قابلة للبرهنة

وكل ذلك من شأنه أن يؤدي إلى تحويل المنهج الاستدلالي إلى منهج فرضي اعتباطي قائم على الاهواء الشخصية يفتقر إلى مقومات وخصائص مناهج البحث العلمي؛

- أن تطبيق المنهج الاستدلالي لا يخدم العلوم القانونية والإدارية لأنها علوم إنسانية تدرس الظاهرة السلوكية وتحاول تقويمها، هذه الأخيرة تمتاز بالحركية والديناميكية والتعقيد والتشعب، تحتاج إلى منهج علمي يستطيع التكيف مع مختلف أحوالها وتقلباتها، كالمنهج التجريبي والجدلي والتاريخي.

بالرغم من الدور الذي أداه المنهج الاستدلالي في تنظيم وضبط العملية العقلية والمنطقية وتوجيهها بواسطة مبادئ وقوانين علمية للوصول للحقيقة وتفسيرها والتنبؤ بها والتحكم فيها في مجال العلوم الطبيعية والرياضية الا انه مازال هذا المنهج صالحا نسبيا في مجال تفسير وتطبيق المبادئ والنظريات والاحكام القانونية العامة والمجردة.

المنهج التاريخي وتطبيقاته في العلوم القانونية والادارية

*** مفهوم المنهج التاريخي**

حيث سنتطرق الى التعريف اللغوي للمنهج التاريخي والتعريف الاصطلاحي للمنهج التاريخي.

ب- التعريف الاصطلاحي

وفي الاصطلاح نجد تعريفات مختلفة، ففي العهد الإغريقي يرجع أول ويقصد به البحث " méthode " استعمال لمصطلح " منهج" المترجم من المعرفة المكتسبة من تعامل الإنسان مع واقعه، وعرفه الفيلسوف " أرسطو " تلميذ أفلاطون – بأنه البحث نفسه وعرف المسلمون المنهج (ابن خلدون وابن تيمية بأنه عبارة عن مجموعة من القواعد المصوغة التي يعتمدها الباحث بغية الوصول إلى الحقيقة العلمية بشأن الظاهرة أو المشكلة موضوع الدراسة والتحليل.

***مراحل المنهج التاريخي**

يتألف المنهج التاريخي من عناصر ومراحل متكاملة ومترابطة في تكوين بناء المنهج التاريخي ومضمونه وهي:

أ-تحديد المشكلة العلمية التاريخية

وذلك بتحديد الموضوع أو الفكرة العلمية التاريخية التي تحوم حولها التساؤلات والاستفسارات العلمية التاريخية، ويشترط في عملية تحديد المشكلة التاريخية الشروط التالية:

1- يجب أن تكون المشكلة معبرة عن العلاقة بين متحولين أو أكثر

2- يجب أن تصاغ المشكلة صياغة جيدة وواضحة وكاملة وجامعة لكافة عناصرها

3- يجب أن تكون عملية تحديد المشكلة وصياغتها بطريقة جيدة وملائمة لاستخدام البحث العلمي التجريبي والخبري حيث يجب أن تحدد وتصاغ بطريقة علمية.

وأمثلة المشكلات العلمية التاريخية، التساؤلات عن أسباب وكيفيات وجود وتطور بعض الأفكار والحقائق والظواهر والأحداث الطبيعية الجيولوجية والكيمياوية والاجتماعية والانسانية والقانونية والسياسية المختلفة في الماضي وعلاقة ذلك بحاضرها والتساؤل عن مصير أحوالها في المستقبل.

ب-جمع وحصر الوثائق التاريخية ونقدها

بعد تحديد المشكلة مكانيا وزمانيا وتحديد الأشخاص الذين اتصلوا بالحدث التاريخي من قريب أو من بعيد، عندها يقوم الباحث بجمع البيانات والمعلومات من مصادرها الأولية والثانوية.

المصادر الأولية:

تضم هذه المصادر كلا من:

الأثار: هي بقايا حضارة ماضية أو أحداث وقعت في الماضي كالأهرامات مثلا التي تعتبر مصدر هام من مصادر فهمنا للحضارة المصرية القديمة.

الوثائق: فهي سجلات لأحداث ووقائع ماضية تكون مكتوبة مصورة أو منقولة.

المنقولة: فهي كل ما خلفه الانسان الماضي من مدونات على الفخار ونقوش على الحجر والمعادن أو على الورق والمصورة فتضم الفنون المختلفة من نحت ورسم والمنقولة فهي التي لم تدون مثل: -الحكم، الأمثال، والأساطير المتناقلة بين الناس، الرقصات والأغاني الشعبية فهي بدورها تشكل مصدرا هاما للتعرف على طابع الحياة الاجتماعية والثقافية في المجتمع.

المصادر الثانوية:

هي معلومات غير مباشرة وتشمل كل ما نقل أو كتب عن المصادر الأولية وهي تعطينا فكرة عن الظروف التي أدت الى اندثار المصادر الأولية مثلا: إذا لم تكن الأهرامات قائمة يستطيع دارس التاريخ المصري القديم أن يستدل على وجودها وأن يعرف وظائفها من خلال الكتابات التي ظهرت حولها.

ج- نقد وتقييم الوثائق التاريخية

يخضع الباحث المادة التي يرجع اليها لنقد خارجي وداخلي صارم.

النقد الخارجي: يحاول الباحث عن طريق النقد الخارجي ان يتأكد من صدق الوثيقة أو الأثر، ونسبتها الى زمن معين او ثقافة معينة او شخص معين وذلك بمراجعة المادة التي تحويها الوثيقة على ضوء معطيات العصر او

ملامح الثقافة او أسلوب الشخص المنسوبة اليه، كما يتم النقد الخارجي أيضا عن طريق التأكد من المصدر فإن كان كاتب بالرجوع
الى مكانته العلمية وامانته بين الكتاب.

النقد الداخلي: ويكون للتأكد من حقيقة المعاني والمعلومات او البيانات التي اشتملت عليها الوثيقة بشتى الطرق المختلفة والوقوف على ما تضمنته من متناقضات أو أخطاء.

د-عملية التركيب والتفسير التاريخي

بعد الانتهاء من عملية نقد المصادر التاريخية يقوم الباحث بالانتقال إلى عملية التركيب والتنظيم وكذلك التفسير
استنادا إلى التفسير السببي للظاهرة التاريخية، ويتتبع الباحث في هذه العملية خطوات معينة هي:

-تكوين محصلة واضحة للباحث حول كل حقيقة من الحقائق التي جمعها واكتشفها.

-يقوم الباحث بتنظيم الحقائق المتوصل إليها عن طريق تصنيفها إلى حقائق جزئية استنادا إلى التسلسل التاريخي للأحداث.

-ملء الفراغات التي تحدث أثناء تصنيف الحقائق، ويؤدي ذلك إلى اسقاط حوادث لم ترد في الوثائق أو استنتاج حوادث لم يتم ذكرها في الوثائق ولكنها وقعت.

-استعمال عملية ربط العلاقات بين الحقائق التاريخية ربطا حتميا وسببيا بمعنى الخضوع إلى عملية التسبيب والتعليل التاريخي.

هـ-استخلاص النتائج وكتابة تقرير البحث

هذه المرحلة الأخيرة حيث يتوصل المؤرخ أو الباحث إلى مجموعة من النتائج.

هذه هي خطوات المنهج التاريخي الذي يستخدمه المؤرخ في دراسته التاريخية العلمية، كما يمكن تطبيق المنهج التاريخي في الدراسات القانونية والسياسية.

تطبيقات المنهج التاريخي في ميدان الدراسات القانونية

تستعين العلوم القانونية بمختلف فروعها بالمنهج التاريخي فإذا تتبعنا أصل القانون أو تطور حركة التشريع فلا بد أن نرجع إلى الحضارات القديمة، وبذلك فعند دراستنا للنظم القانونية السابقة لابد علينا استخدام المنهج التاريخي.

إن معرفة قواعد وأحكام وأصول النظم القانونية والإدارية الحالية تقتضي معرفة أصولها وجذورها التاريخية الماضية، وهذا لا يتحقق إلا باستخدام المنهج التاريخي، وبواسطته يمكن معرفة جذور ومبادئ وأحكام نظرية الالتزام، في ماضي الحضارات الإنسانية المختلفة وأحكام ونظريات العقود والمسؤولية، والبطلان، الرقابة الإدارية والوظيفة العامة... ألخ.

تطبيقات المنهج التاريخي في مجال القانون

تعتبر الأحداث التاريخية مادة أولية لرجل القانون فهي مصدر بعض النظريات والمبادئ القانونية، فبعض النظريات الفقهية أدت لقيام ثورات مثل الأفكار الفلسفية لمونتسكيو وجون جاك روسو التي أدت إلى قيام الثورة الفرنسية عام 1789. ويمكّن المنهج التاريخي من التعرف على أصول النظريات القانونية مثل نظرية التعسف في استعمال الحق ونظرية الظروف الطارئة في العقد الإداري، فقد ارتبطت بأحكام وقرارات قضائية قديمة تعود للقرن ال19، ولهذا يتعين الرجوع إليها من أجل فهم أصلها.

كما يقوم بدور كبير في إثبات واكتشاف الحقائق التاريخية للدراسات القانونية بطريقة علمية موضوعية دقيقة.

وذلك عن طريق إثبات هوية الوثائق القانونية بطريقة علمية دقيقة؛ وكذا إثبات هوية هذه الوثائق التاريخية وتقييمها وتحليلها تاريخيا واستخراج الحقائق والنظريات العلمية حول الحقيقة التاريخية.

تقييم المنهج التاريخي

سنبين في هذا المطلب مزايا المنهج التاريخي وعيوبه.

أ-مزايا المنهج التاريخي

1- يعتمد المنهج التاريخي الأسلوب العلمي في البحث، فالباحث يتبع خطوات الأسلوب العلمي مرتبة، وهي: الشعور بالمشكلة،

وتحديدها، وصياغة الفروض المناسبة، ومراجعة الكتابات السابقة، وتحليل النتائج وتفسيرها وتعميمها.

2- اعتماد الباحث على المصادر الأولية والثانوية لجمع البيانات ذات الصلة بمشكلة البحث لا يمثل نقطة ضعف في البحث إذا ما تم القيام بالنقد الداخلي والنقد الخارجي لهذه المصادر.

3- تمكن الباحث من فهم الأحداث والظروف الخاصة بكل حالة وخصوصياتها التي تمتاز بها عن غيرها من الحالات، ويعد التحليل العلمي والتفسير العلمي هما الممكنان من كشف الحق وإظهارها لحيز المعرفة الوافية.

ب-عيوب المنهج التاريخي

1-أن المعرفة التاريخية ليست كاملة، بل تقدم صورة جزئية للماضي؛ نظراً لطبيعة هذه المعرفة المتعلقة بالماضي، ولطبيعة المصادر التاريخية وتعرضها للعوامل التي تقلل من درجة الثقة بها، من مثل: التلف والتزوير والتحيز.

2- صعوبة تطبيق الأسلوب العلمي في البحث في الظاهرة التاريخية محل الدراسة؛ نظراً لأن دراستها بواسطة المنهج التاريخي يتطلب أسلوباً مختلفاً وتفسيراً مختلفاً.

3- صعوبة تكوين الفروض والتحقق من صحتها؛ وذلك لأن البيانات التاريخية معقدة، إذ يصعب تحديد علاقة السبب بالنتيجة على غرار ما يحدث في العلوم الطبيعية.

4- صعوبة إخضاع البيانات التاريخية للتجريب، الأمر الذي يجعل الباحث يكتفي بإجراء النقد بنوعية الداخلي والخارجي

ان المنهج التاريخي في العلوم القانونية، يعد المنهج التاريخي إضافة فعلية نظرا لاستخدامه في الأبحاث العلمية ذات الطابع القانوني والإداري.

يستلزم على الطالب أو الباحث في العلوم القانونية من فهم المنهج التاريخي الذي يتيح له فهم الأحداث أو الوقائع التاريخية السابقة بهدف فهم أصولها من الناحية القانونية.

المنهج الوصفي وتطبيقاته في العلوم القانونية والادارية:

اولا: مفهوم المنهج الوصفي

يمكننا تعريف المنهج الوصفي بأحد طرق التحليل التي ترتكز على جمع معلومات دقيقة وكافية عن موضوع البحث، خلال فترة زمنية معينة أو عدة فترات زمنية محددة، وذلك للوصول الى النتائج العملية التي يتم تفسيرها بأسلوب موضوعي منسجم مع المعطيات الحقيقية للظاهرة.

كما يمكن تعريفه بأنه إحدى الأساليب العلمية المتبعة لوصف مشكلة أو ظاهرة البحث، وذلك عبر منهجية منظمة وعلمية دقيقة، وصولاً الى تفسيرات ونتائج يتم التعبير عنها بأشكال رقمية مثبتة بالأدلة والبراهين.

ثانيا: ميزات استخدام المنهج الوصفي في العلوم القانونية:

لكل منهج من مناهج البحث العلمية سمات وميزات تجعله يتناسب مع مواضيع معينة، في نفس الوقت الذي له عيوب وسلبيات، قد تجعل الباحث يتجه الى اعتماد منهج آخر، أو اعتماد أكثر من منهج في نفس البحث العلمي، وتبقى اهم ميزات المنهج الوصفي في العلوم القانونية هي:

1. يسمح للباحث العلمي جمع البيانات والمعلومات العلمية الدقيقة المرتبطة بظاهرة او إشكالية البحث العلمي.
2. يسمح هذا المنهج العلمي للباحث بأن يسرد بشكل مفصل الأحداث والمعلومات التي واجهته خلال رحلته البحثية.
3. من أبرز ميزات المنهج الوصفي بمعظم أنواعه أنه يساعد الباحث عند استخدامه في عملية التنبؤ بما قد يسبب الظاهرة.
4. يمكن استخدام المنهج الوصفي في العلوم القانونية بفعالية وكفاءة عالية، كما يمكن استخدامه بدراسة العديد من العلوم الاخرى وخصوصاً الانسانية والاجتماعية منها.

5. يسمح المنهج الوصفي التحليلي والارتباطي بإيجاد العلاقات بين مختلف الظواهر والمتغيرات المختلفة، وذلك عبر إيجاده أوجه الاختلاف والتشابه بين هذه المتغيرات والظواهر.

ثالثا: عيوب وسلبيات استخدام المنهج الوصفي:

1. إن هذا المنهج العلمي يعتمد بشكل اساسي على تحليل إحدى الظواهر البحثية في مكان محدد وزمان معين، وهذا ما يجعل الاعتماد على المنهج الوصفي غير ممكناً بالعديد من الظواهر والمشكلات القانونية وغير القانونية.
2. على الرغم من ان التنبؤ من المميزات التي ذكرناها عند استخدم بعض أنواع المنهج الوصفي في العلوم القانونية، إلا أن هذه التنبؤات في الكثير من الأحيان لن تكون مؤكدة، ولن تنطبق على كافة الظواهر والمشكلات القانونية، وبالتالي فإن ميزة التنبؤ صعبة التطبيق.
3. قد يستنكف العديد من الباحثين العلميين عن استخدام هذا المنهج العلمي في أبحاثهم، وذلك لأنهم يجدون صعوبة بتحديد عدة مفاهيم موجودة فيه.

4. إن قياس النتائج بشكل دقيق صعب في المنهج الوصفي، فيتم اللجوء الى استخدام منهج مرافق لتغطية النواقص الموجودة بهذا المنهج العلمي.

رابعا: تطبيقات المنهج الوصفي في العلوم القانونية وخطواته

للمنهج الوصفي عدة أنواع، حيث يعتبر بعضها من الأهم تطبيقاً في دراسة الظواهر والمشكلات القانونية، وذلك بحسب ظاهرة الدراسة والنتائج المنتظرة منها:

- إن الأبحاث الوصفية المسحية يمكن استخدامها بشكل واسع جداً في دراسة الظواهر الاجرامية، وبالخصوص الظاهر المتعلقة بالظروف العائلية أو الاجتماعية أو الاقتصادية، ومنها على سبيل المثال لا الحصر الجرائم المرتبطة بالأسرة، والتشرد، والاختلاس، والسرقة.
- يمكن استخدام المنهج الوصفي المسحي بالأبحاث القانونية المرتبطة بالجوانب الاجتماعية، التي تهتم بالاستشراف والتخطيط بهدف تلبية حاجات أفراد المجتمع من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية، بالإضافة الى العمليات المسحية المرتبطة بتسيير الموارد البشرية.
- هناك بعض العلوم القانونية التي تحتاج الى استخدام الدراسات الارتباطية في المنهج الوصفي بالنسبة لدراسة العلاقات والمتغيرات

المختلفة، وكمثال عن هذه الدراسات القانونية المقارنة بين الأنظمة والتشريعات القانونية بين دول مختلفة واختيار أفضلها، أو اختيار الأنظمة الإدارية أو الاقتصادية أو القانونية الناجحة، وغيرها الكثير من الدراسات القانونية الاخرى.

- يعتبر المنهج الوصفي التحليلي من اهم مناهج البحث العلمي المستخدمة في العلوم القانونية، حيث يعتمد هذا المنهج على الوصف الدقيق والتحليل المعمق لظاهرة أو مشكلة البحث العلمي، وذلك من خلال ما يقوم به الباحث العلمي من صياغة عدد من الاسئلة الخاصة بموضوع الدراسة العلمية، ومن أبرز الأسئلة التي يمكن ان يطرحها الباحث.

خطوات استخدام المنهج الوصفي.

على الباحث العلمي في بداية الامر وبغض النظر عن المجال العلمي الذي ينتمي اليه، أو المنهج العلمي الذي سيتبعه، أن يقوم بتحديد ظاهرة أو مشكلة البحث العلمي بدقة ويتأكد من قابليتها للدراسة والتحقيق.

يبدأ الباحث الذي يستخدم المنهج الوصفي في العلوم القانونية بعد ذلك بجمع معلومات وبيانات بحثه، ويتحرى حول هذه المعلومات بشكل دقيق.

صياغة فروض أو أسئلة البحث العلمي، بشكل سليم شامل لجميع مباحث الدراسة الرئيسية والفرعية، وإظهار توقعات الباحث لما سيصل اليه البحث من نتائج.

يتجه الباحث بعد ذلك لاختيار عينة الدراسة بالشكل السليم والصحيح البعيد عن الاهواء الشخصية، لأن تعبير عينة الدراسة بالحجم والموضوع عن مجتمع البحث، يساعد الباحث في الحصول على النتائج الصحيحة، على ان يختار الباحث الاداة او الادوات الدراسية المناسبة التي تساعده على جمع المعلومات بالشكل الدقيق، مما يجعل المنهج الوصفي في العلوم القانونية يساعد على وصول الباحث للتفسيرات والنتائج المنطقية.

وبذلك نكون قد تعرفنا على مفهوم المنهج الوصفي وتعريفه، كما اطلعنا على ميزات وسلبيات هذا المنهج عند استخدامه في العلوم القانونية، وكيفية تطبيقه في هذا المجال العلمي، بالإضافة الى إلقاء الضوء على مراحل استخدام المنهج الوصفي في العلوم القانونية.

وما يمكن قوله ان استخدام المنهج الوصفي في العلوم القانونية بفعالية وكفاءة عالية، كما يمكن استخدامه بدراسة العديد من العلوم الاخرى وخصوصاً الانسانية والاجتماعية منها. يسمح المنهج الوصفي التحليلي

والارتباطي بإيجاد العلاقات بين مختلف الظواهر والمتغيرات المختلفة، وذلك عبر إيجاده أوجه الاختلاف والتشابه بين هذه المتغيرات والظواهر.

المنهج المقارن وتطبيقاته في العلوم القانونية والادارية.

أ-التعريف اللغوي

المقارنة لغة كلمة مشتقة من الاصل "قرن" حيث لها معان متنوعة في اللسان العربي، واقربها الى المنهج المقارن ما جاء في المعاني التالية: اقرن فلان اي جمع بين شيئين أو عمليتين قارنة مقارنة وقرانا، بمعنى صاحبه واقترن به، ويقال الادب المقارن أو التشريع المقارن، فالمقارنة لغة تعني المقايسة بين شيئين أو أكثر أو الموازنة بينهما ويتم ذلك بمعرفة أوجه التشابه والاختلاف.

ب-التعريف الاصطلاحي

لقد قدمت للمنهج المقارن عدة تعاريف ابرزها وصف عالم الاجتماع **ايميل دوركايم** للمنهج المقارن بأنه نوع من التجريب غير المباشر، كما عرفه الفيلسوف **جون ستيوارت ميل** "هو دراسة ظواهر متشابهة أو متناظرة في مجتمعات مختلفة "، كما عرفت المقارنة بأنها " تلك الخطوات التي يتبعها الباحث في مقارنة للظواهر محل البحث والدراسة بقصد معرفة العناصر التي تتحكم في أوجه التشابه والاختلاف في تلك الظواهر " وعرفت الطريقة بقصد

الوصول الى الرأي محدد يتعلق بوضع الظاهرة في المجتمع، والحكم هنا مرتبط باستخلاص التشابه أو التباين بين عناصر الظاهرة لتحديد اسس التباين وعوامل التشابه، قياسا على ما تقدم فقد جاءت بعض المحاولات في تعريف المنهج المقارن في المجال القانوني على انه ذلك المنهج الذي يتناول الظواهر والوقائع الاجتماعية والاقتصادية والقواعد القانونية التي تحكمها بهدف الكشف عما يوجد بين الظواهر الوقائع من صلات وعن اسباب نشوئها وتطورها ونفس الامر ينطبق على القواعد التى تحكم هذه الظواهر والوقائع كما عرف المنهج المقارن: "المنهج الذي يعتمده الباحث للقيام بالمقارنة بين قانونه الوطني وقانون أو عدة قوانين اجنبية أو رأي نظام قانوني اخر، الشريعة الاسلامية، ذلك لبيان أوجه الاختلاف والاتفاق بينهما فيما يتعلق بالمسائل القانونية محل البحث بهدف التوصل الى افضل حل لهذه المسألة "

ج-انواع المقارنة

للمقارنة أربع انواع اساسية:

المقارنة المغايرة: وهي المقارنة بين حادثتين اجتماعيتين أو أكثر تكون أوجه الاختلاف فيها أكثر من أوجه التشابه، مثل المقارنة بين الطلاق والخلع كنظامين الإنهاء عقد الزواج.

المقارنة الاعتيادية: وهي مقارنة بين حادثتين أو أكثر من جنس واحد تكون أوجه التشابه بينهما أو أكثر من أوجه الاختلاف مثل تنفيذ القرارات الادارية ووقف تنفيذ القرارات القضائية.

المقارنة الداخلية: تدرس حادثة واحدة مثال البطالة الثورة مقارنة النشاط الحربي مع هجرة السكان مع التجمع في السجون والمحتشدات، أو في الدراسات القانونية مثال: العقد الاداري دراسة مقارنة بين القانون الفرنسي والقانون الجزائري.

المقارنة الخارجية: وهي مقارنة حوادث اجتماعية مختلفة عن بعضها مثال في الدراسات المقارنة الوقف في الشريعة الاسلامية والترست في القانون الانجليزي أو مقارنة قضاء المظالم مع القضاء المزدوج.

***مراحل المنهج المقارن وشروطه**

أ- مراحل المنهج المقارن

يمر المنهج المقارن بمراحل وخطوات نذكرها:

1.**تحديد المواضيع أو العناصر للمقارنة:** اختيار مواضيع أو العناصر التي سيتم دراستها بشكل مقارن

2.جمع المعلومات: جمع البيانات والمعلومات ذات الصلة بالمواضيع المختارة سواء كانت من مصادر اولية أو ثانوية

3. تحليل البيانات: دراسة وتحليل البيانات المجمعة لفهم التشابهات والاختلافات بين المواضيع المختارة

4.اعداد التقرير أو الدراسة: تقديم النتائج بشكل منظم ومناسب مع التركيز على النقاط المقارنة الرئيسية

5.استنتاجات وتوصيات: استنتاجات ناتجة عن التحليل ويمكن أيضا تقديم توصيات للتطوير أو البحث المستقبلي

6.مراجعة وتقييم: استعراض وتقييم عملية المقاومة والنتائج المتحققة مع اجراء التعديلات اذ لزم الامر

ب- شروط المقارنة

تتطلب عملية المقارنة بين الظواهر توافر مجموعة الشروط المنهجية حتى تتحقق الاهداف المقصودة من الدراسات المقارنة وتتمثل في:

- يجب الا ترتكز المقارنة على دراسة حادثة واحدة مجردة دون ان تكون مرتبط بالمتغيرات والظروف المحيطة بها وانما يجب ان تستند المقارنة الى دراسة مختلف أوجه التشابه والاختلاف.

- يجب على الباحث جمع معلومات كافية ودقيقة حول الحادثة أو الظاهرة محل المقارنة من جميع جوانبها تبعا لموضوع المقارنة ونوعها وشكلها.
- لا بد من الوصول في البحث المقارن الى توضيح العلاقات بين الظواهر المقارنة هل هي علاقة تكاملية تفاعلية، تفاضلية، ترابطية.....الخ.
- كما ان مقارنة المنهجية في مجال القانون تتطلب من الباحث العلم بالقانون الاجنبي والعوامل المؤثرة في بنائه.
- تجنب المقارنة السطحية بل يتعين الغوص في الجوانب الاكثر عمقا لفحص وكشف طبيعة الواقع المدروس وعقد مقارنات الجادة والعميقة وفقا لمستويات مقارنة محددة أو وحدات مقارنة بمعنى يجب تبيان اساليب المقارنة واسمرها.
- اضافة الى مراعاة الشروط المنهجية الطبيعية وموضوعية الدراسة أو البحث خاصة تحديد معايير ثابتة للمقارنة أو الموازنة بين الظواهر ناهيك عن توفي طابع الموضوعية الذي يستدعي التقيد بالواقع المادي في المقارنة.

تطبيقات المنهج المقارن في العلوم القانونية

* تطبيقات المنهج المقارنة في مجال القانون واهميته

أ–تطبيقات المنهج المقارن في العلوم القانونية

يستخدم المنهج المقارن استخداما واسعا في مجال الدراسات الاجتماعية أو العلوم الانسانية وخاصة منها السلوكية، ومنها العلوم القانونية سواء كانت المقارنة بين قوانين الدول المتقاربة حضاريا أو المنتمية الى نفس العائلة القانونية النظام القانوني اللاتيني الروماني الاصل أو حتى كانت في اطار مقاربات بين عائلات قانونية مختلفة اي بين النظامين القانونين اللاتيني والانجلوسكسوني، كما ان اهمية وتطبيقات المنهج المقارن في الابحاث والدراسات القانونية ليست محل نقاش لأن المنهج المقارن هو منهج قانوني بالدرجة الاولى والدليل على ذلك وجود شعبة علم القانون المقارن كمادة قانونية حديثة تقوم على أساس مقارنة الانظمة القانونية لاستخراج أوجه الشبه والاختلاف بينها.

حيث لا يمكن عمليا اكتشاف سلبيات أو نقائص أو عدم انسجام اي سياسة تشريعية معينة سواء في مجال فروع القانون العام أو الخاص الا بعد مقارنتها مع سياسات التشريعية المقارنة.

كما ظهرت تطبيقات المنهج المقارن في مجال العلوم القانونية والادارية بغزارة خاصة في مجال الابحاث والدراسات الاكاديمية الجامعية بمختلف مستوياتها أو درجاتها العلمية في جميع تخصصات وفروع القانون سواء تعلق الامر بأطروحات الدكتوراه، مذكرات الماستر، أو المقالات العلمية، المحاضرات المداخلات وغيرها خاصة بين القوانين والتشريعات الوطنية والاجنبية أو بين الشريعة الاسلامية والتشريع الجزائري كمواضيع الفساد، الصفقات العمومية، العقود الادارية، الطلاق، الزواج جريمة الزنا، جريمة الاجهاض وغيرها من مواضيع، فناهيك عن المقاربات داخل التشريع الجزائري نفسه في فترات زمنية متعاقبة مثلا قبل تعديل دستور سنة 2020 بعده في الدستور الجزائري لمواضيع عدة كالحريات الانسانية والحقوق العامة وغيرها من مبادئ الدستورية، أو تعلق الامر بالمقاربات بين الانظمة القضائية، وبعض الانظمة العقابية والسياسات التشريعية الحديثة لتحديد افضل وانجح التشريعات وتحقيق التعاون التكامل والتوازن بينها تحقيقا للعدالة والمساواة في المجتمعات.

***تقييم المنهج المقارن**

أ-المزايا

- ان المنهج المقارن يمكننا من الموازنة بين الظواهر المدروسة لاستخراج أوجه الشبه أوجه الاختلاف.
- تقييم السياسات التشريعية الداخلية مع بقية التشريعات الاخرى لمعرف عوامل التطور.
- تحسين وتطوير القوانين والتشريعات وفقا لمتطلبات الحياة الاجتماعية ومواكبة الانظمة والتشريعات المقارنة في العالم.

ب-العيوب

- لا يمكن تطبيقه إلا في الظواهر والاحداث المتجانسة غير ان اغلب الظواهر غير متجانسة ومركبة ومعقدة خاصة في الظواهر القانونية أو السلوكية أو العلوم الانسانية.
- في كثير من الاحيان يدق عزل المتغيرات وضبطها والتحكم فيها خاصة في مجال المقاربات التاريخية.
- يصعب كثيرا وفي العديد من الحالات تحديد السبب من النتيجة أو العلة أو المعلول خصوصا إذا ما كان التلازم بينهما تلازما قائما على الصدفة وليس تلازما سببيا.

- لا ترتبط النتائج غالبا وفي كثير من الاحيان بعامل واحد بل تكون حصيلة عدة عوامل متداخلة ومتفاعلة مع بعضها.

فالمقارنة نوع من البحث بهدف الى تحديده أوجه التشابه والاختلاف بين التظاهرتين أو أكثر أو بالنسبة لظاهرة واحدة ولكن ضمن فترات زمنية مختلفة.

على الرغم من ان المنهج المقارن هو منهج مستقبل بحد ذاته ولكن معظم الدراسات المقارنة لا يمكن ان تتم دون الاعتماد على مناهج اخرى مساندة مثل المنهج التحليلي حتى ان الكثير من مساندة مثل المنهج التحليلي حتى ان الكثير من الباحثين يقيمون دراساتهم على منهج يطلق عليه المنهج التريفي للمقارنة أو المنهج التجريبي ان البعض ذهب الى ان المنهج المقارن هو منهج شبه تجريبي يختبر كل من العناصر الثابتة والعناصر المتغيرة لظاهرة ما في أكثر من مجتمع أو أكثر من زمان.

المنهج التحليلي وتطبيقاته في العلوم القانونية والادارية.

هو عبارة عن منهج منطقي فكري يستخدم في البحث العلمي. فعملية التحليل مرحلة أساسية في مجال البحوث فلكل باحث أسلوب تحليل خاص به، يبنيه بناء على تحديد مجموعة من الفرضيات التي يقوم بتحليلها من أجل بناء إطار تحليلي ملائم للظاهرة المدروسة.

***مضمون المنهج التحليلي وأنواعه**

1/ مضمون المنهج التحليلي:

أ- يسمى المنهج التحليلي لتصنيف البيانات وتبويبها إلى وصف المضمون المحتوى الظاهر والصريح للمادة قيد التحليل ولا يقتصر على الجوانب الموضوعية، إنما الشكلية أيضا.

ب- يعتمد على تكرارات وردت أول ظهور جمل أو كلمات أو مصطلحات أو رموز أو أشكال المعاني المتضمنة في مادة التحليل بناء على ما يقوم به الباحث من تحديد موضوعي لفئات التحليل ووحداته.

ت- يجب أن يتميز بالموضوعية ويخضع للمتطلبات المنهجية كالصدق والثبات حتى يمكن الأخذ بالأحكام نتائجه على أنها قابلة للتعميم.

ث- ينبغي أن يكون التحليل منتظما، وأن يعتمد أسس الأسلوب الكمي في عمليات التحليل بهدف القيام بالتحليل الكيفي على أسس موضوعية.

ج- يجب أن تتكون نتائج التحليل المضمون مطابقة في حالة إعادة الدراسة التحليلية لذات الأداة وللمادة (قيد التحليل) لضمان ثبات النتائج – الاتساق عبر الزمن- أو عبر تطبيقها واقتراب نتائجها من قبل محللين آخرين (التحكيم الخارجي).

ح- ترتبط نتائج تحليل المضمون مع ما ورد من نتائج وصفية وتحليلية ونظرية، بإطار عام وشامل، ليتم وفقها تفسير الظاهرة أو المشكلة، أي أنه في هذه الحالة يعد مكملا لإجراءات منهجية أخرى تسبقه أو تلحقه في إطار الدراسة الشاملة.

2/ أنواع المنهج التحليلي:

لا يُستخدم المنهج التحليلي بمعزل عن المناهج الأخرى؛ لذا نجد أنه يقترن في المسمى بكثير من المناهج العلمية الأخرى، وسنوضح أبرز أنواع المنهج التحليلي فيما يلي:

المنهج الوصفي التحليلي:

تتمثَّل خطوات المنهج الوصفي التحليلي في رصد الظاهرة محل الدراسة، ومِنْ ثَمَّ يشرع الباحث في توصيفها؛ من خلال المعلومات والبيانات المتاحة بشكل مبدئي، ومن ثم وضع الأسئلة أو فرضيات البحث العلمي، ثم التعمق في الدراسة، والتعرف على مسببات المشكلة، وتحليل النتائج، ووضع الحلول؛ من خلال رؤية الباحث.

المنهج المقارن التحليلي:

ظهرت الحاجة للمنهج المقارن التحليلي في تلك الفترة، والتي تتفاوت فيها الدول من حيث مستوى التقدم، ونجد أن هناك ظواهر وإشكاليات تتفاوت في

حدَّتها بين دول وأخرى، وهناك من يتغلَّب عليها بسرعة، وأخرى تقبع تحت نيرانها، ولا تستطيع التخلص منها، ومن ثم يستخدم ذلك المنهج في المقارنة بين الإشكاليات في أكثر من دولة، والاستفادة من طرق العلاج التي اتبعتها الدول المتقدمة، ومن خلال التحليلات الدقيقة.

المنهج الفلسفي التحليلي:

يعد المنهج الفلسفي التحليلي أنسب المناهج في تفسير الظواهر المعنوية، ومن بين ذلك مفهوم العدل والإيمان والجمال والوجود والخير والشر، ويساهم ذلك في التوصل لأنسب التفسيرات في تلك النوعية من الدراسات العلمية.

المنهج الاستكشافي التحليلي:

يستخدم المنهج الاستكشافي التحليلي في حالة رغبة أحد الباحثين في تصميم اختراع جديد، وعماد ذلك المنهج هو التجربة والخطأ.

تطبيق المنهج التحليلي:

***خطوات وأسس المنهج التحليلي**

أ/ خطوات المنهج التحليلي:

- تحديد موضوع أو مشكلة البحث العلمي: تعتبر عملية اختيار موضوع البحث وتحديد المشكلة البحثية هي أولى خطوات العمل وفقا للمنهج العلمي التحليلي كما جميع المناهج الأخرى فلا يمكن أن يكون البحث

صحيحا ومبني على أساس متين دون تحديد دقيق لمشكلة البحث العلمي.

- جمع المعلومات المتوافرة حول موضوع البحث في هذه الخطوة يقوم الباحث بتحديد المراجع والمصادر ودراستها بشكل كامل وتحديد المعلومات الهامة التي ترتبط بموضوع البحث والتي تكون من الدراسات والبحوث السابقة أو من الكتب والمجلات المحكمة وشبكة الإنترنت وغيرها.
- اختيار فرضيات وتساؤلات البحث تعتبر هذه المرحلة أساس العمل البحثي على المعلومات التي يتضمنها البحث حيث تحدد أفكار الباحث التي يعتمد عليها لحل موضوع البحث والتي يجب أن تكون مناسبة لموضوع البحث بشكل دقيق.
- تحديد عينة البحث العلمي: في هذه المرحلة يقوم الباحث بتحديد عينة البحث وهي التي سوف يتم الدراسة فيها والتي تكون معبرة عن الموضوع البحثي الكلي ويجب أن تعطي العينة بيانات دقيقة تستخدم في تشكيل المعلومات اللازمة لإتمام عملية حل موضوع البحث.
- اختيار أدوات البحث العلمي: الأدوات البحثية تستخدم لجمع البيانات من عينة البحث وترتبط هذه الأدوات بمنهجية البحث والموضوع

البحثي والإمكانيات المادية والبحثية ومن أهم الأدوات المستخدمة في منهجية التحليل الملاحظات والاستبيانات والمقابلات وغيرها.

- تنفيذ العمل البحثي: هنا يقوم الباحث بدراسة العينة وجمع البيانات بشكل مناسب واكتشاف المعلومات منها والتي تؤدي بدورها لكشف حلول وتفسيرات موضوع البحث.
- وضع النتائج البحثية: تعتبر هذه الخطوة هي الأخيرة والأهم في المنهج العلمي التحليلي والتي تظهر نتيجة البحث العلمي والتي تظهر قيمة البحث وأهميته ومدى جهد الباحث المبذول.

ب- أسس المنهج التحليلي:

يقوم المنهج التحليلي على ثلاث أسس وهي:

أ-عملية التفسير :ومعناه شرح موضوعات البحوث العلمية بتحليل نصوصها وتأويل مشتبهاتها بحمل بعضها على بعض تقيدا واطلاقا، او تخصصا وتعميما لضم المؤتلف منها وفصل المختلف منها، لكي تتضح مشكلاتها وتكتشف مهماتها لتبدو بصوره واضحة ومتكاملة.

ب-عمليه النقد :وتعني عمليه رصد مواطن الخطأ والصواب في الموضوع، ويستند فيها الباحث الى الأصول والثوابت العلمية المقررة في مجال العلم الذي ينتمي اليه الموضوع وذلك من اجل تقويم وتصحيح بعض المفاهيم والقضايا المتعلقة بذلك.

ج-عملية الاستنباط :يشمل كل عمل يهدف الى وضع نظريه علمية ما .او بناء قاعدة في الفقه او الأصول او التفسير أو غيرهم من العلوم. يمكن ذكر مثال لهذا المنهج في العلوم القانونية من خلال عملية تحليل موضوع الإجراءات الاستعجالية الإدارية من قانون الإجراءات المدنية والإدارية (المواد919 إلى 941):

-نبدأ بتحليل للإجراءات الاستعجالية وتجزئتها عن طريق تعريفها وذكر أنواعها وشروطها العامة والخاصة عن طريق تفسير المواد.

-ثم تأتي مرحله النقد بالتساؤل هل هذه الإجراءات حققت فعلا هدفها المتمثل في السرعة والوقتية أي حماية الحق مؤقتا طبقا للمفاهيم والأهداف العامة للإجراءات الاستعجالية (السرعة، والبساطة والتوقيت).

-وفي الأخير تأتي مرحله الاستنباط وهو بناء نظريه عامه في الاستعجال الإداري.

تطبيقات المنهج التحليلي في العلوم القانونية والادارية.

لقد بدأ المنهج التحليلي يجد طريقه في العلوم السياسية والقانونية كمنهج مهم وصالح لهذه العلوم بعد الحرب العالمية الأولى، وتحليل مبادئ ولسن الأربعة عشر .وفي عام 1696 استخدم منهج تحليل المضمون لدراسة محتوى

المؤتمرات الصحفية للجنرال ديغول ومن هنا تأكد أن تحليل المضمون هو أفضل وسيلة للقراءة التحليلية والنقدية للنصوص السياسية والقانونية.

وكذلك بعض الدراسات في مجال القانون الجنائي (الجرائم بمختلف أنواعها) كما يستخدم المنهج التحليلي لخدمته أغراض كثيرة من ميدان العلوم القانونية والإدارية أهمها:

-تحليل أنماط الجرائم وعددها وبيئتها من خلال ما ينشر في الجرائد الوطنية.

-تحليل الأحكام القضائية قبل رفع الاستئناف من قبل المحامين.

-تحليل محتوى الخطب السياسية والدبلوماسية وخطابات المعارضة السياسية.

-دراسة محتوى الدساتير والقوانين لكشف مواطن الخلل والتغيرات.

-دراسة وتحليل أقوال الشهود أو اعترافات المتهم في مجال التحقيق القضائي.

-استخدامه من طرف النواب في البرلمان في تحليل مشاريع القوانين

-استخدامه من طرف رجال القانون والسياسة والاقتصاد لتحليل الآراء السياسية والقرارات الإدارية في كل مجالات الحياة، سواء في الاقتصاد، في التعليم، في القضاء، في الحياة العامة. ..وقد يكون ذلك مرئيا (الإعلام المرئي، الإعلام المسموع، الإعلام المكتوب.)

ويعد المنهج التحليلي من أبسط المناهج بالنسبة للطلبة فيستخدمونه في بحوثهم الجامعية، سواء كانت البحوث تدريبية أو مذكرات الماستر أو رسائل الدكتورة، عن طريق دراسة الموضوع بنيويا: (بني الموضوع) من خلال دراسة مكوناته ومبانيه والعلاقات القائمة بينهما أو نشوئه تاريخ يا أي التسلسل الزمني للموضوع.

مثال 1: عقود: إنشاء العقد– تنفيذ العقد– انقضاء العقد

مؤسسة :إنشاء أو تأسيس – مفاعيل أو سير العمل– انقضاء .

مثال 2: دراسات السلطات في الدولة والعلاقة بينهما.

ويمكن الدمج بين الطريقتين في التحليل.

ومن أهم النتائج هذا المنهج انه:

– ان المنهج التحليل هو منهج يقوم على دراسة الإشكالات العلمية المختلفة، تفكيكا، أو تركيبا، أو تقويما، فهو إذن يتلخص في عمليات ثلاث، قد تجتمع كلها، أو بعضها في العمل الواحد، وقد تنفرد إحداها ببناء البحث، وهي حسب الترتيب المنطقي للبحث العلمي: (التفسير) وقد عبرنا عنه بالتفكيك، و(النقد)، وقد عبرنا عنه بالتقويم، ثم (الاستنباط) وقد عبرنا عنه بالتركيب.

-يقترن المنهج التحليلي دائما بالمنهج التركيبي، فالتحليل والتركيب عمليتان عقليتان تقوم عليهما معظم المناهج الأخرى.

- تكمن أهمية المنهج التحليلي باعتبار التحليل آلية تفسيرية حيث يمكن الباحث من التعمق والاندماج في صلب الموضوع ثم التحكم فيه، وانعدامه أو ضعفه يؤدي به إلى الانحراف.

-لا يُستخدم المنهج التحليلي بمعزل عن المناهج الأخرى؛ لذلك يتنوع المنهج التحليلي في البحث العلمي إلى المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن التحليلي والمنهج الفلسفي التحليلي ثم المنهج الاستكشافي التحليلي.

المنهج التجريبي وتطبيقاته في العلوم القانونية والادارية

1- مفهوم المنهج التجريبي مميزاته.

1-1 تعريف المنهج التجريبي.

هناك محاولات عديدة لتحديد ماهية ومعنى المنهج التجريبي، منها المحاولة التي تسعى إلى تعريف المنهج التجريبي بأنه " المنهج المستخدم حين نبدأ من وقائع خارجة عن العقل، سواء أ كانت خارجة عن النفس إطلاقا، أو باطنة فيها أيضا.

وهناك من يعرفه " على أنه المنهج المستخدم حين نبدأ من وقائع خارجة عن العقل وسواء كانت خارجة عن النفس أو باطنية فيها لتفسيرها بالتجربة دون اعتماد على مبادئ وقواعد المنطق الصورية وحدها.

1-2: تمييز المنهج التجريبي عن مناهج البحث العلمي الأخرى

إن المنهج التجريبي يتميز بإثبات الفروض أو الافتراضات العلمية عن طريق التجربة للتعريف على العلاقات السببية أو العلاقات بين الظواهر المختلفة المشمولة بالتجربة والتنبؤ بها والتحكم فيها إذن فهو يختلف عن بقية مناهج البحث الكبرى الأخرى وخاصة المنهج الاستدلالي، من حيث كون المنهج التجريبي سلوك علمي وموضوعي وعلمي خارجي، إذ يعتمد المنهج التجريبي على التجربة الخارجية وعلى العقل وتفرض نفسها على العقل من الخارج، ثم تتطلب من العقل تحليلها وتفسيرها ووضعها.

فالمنهج التجريبي موضوعه الظواهر والوقائع الخارجية بينما موضوع المنهج الاستدلالي هو المخلوقات العقلية الداخلية.

1-3: مراحل وخطوات سير المنهج التجريبي.

تتضمن عملية ميكانيزم أو ديناميكية وسلسلة سير المنهج التجريبي وثلاثة مراحل متسلسلة ومترابطة ومتكاملة هي مرحلة الوصف والتعريف، ومرحلة بيان العلاقات والروابط وبالإضافة إلى مرحلة التحليل ومرحلة استخراج القوانين والنظريات العلمية أي مرحلة التركيب.

أولا: مرحلة التعريف والتوصيف والتصنيف:

وهي مرحلة نظر ومشاهدة الأشياء والظواهر والوقائع الخارجية، والقيام بعمليات ووصفها وتعريفها وتصنيفها في قوالب أسر وفضائل وأصناف من أجل معرفة حالة الشيء أو الظاهرة أو الواقعة، دون محاولة التجريبي والتفسير لهذه الأشياء والظواهر والوقائع.

ثانيا: مرحلة التحليل:

وهي مرحلة التي تعب مرحة التعريف والتوصيف والتصنيف، أي مرحلة حالة الأشياء. والوقائع والظواهر، وهدف وظيفة هذه المرحلة هو كشف وبيان العلاقات والروابط والإضافات القائمة بين طائفة الظواهر والأشياء والوقائع المتشابهة وذلك بواسطة عملية التحليل المعتمدة على تفسير الظواهر والوقائع والأشياء على أساس الملاحظة العلمية ووضع الفروض العلمية واستخراج القوانين العلمية العامة والمتعلقة بهذه الظواهر والأشياء والوقائع المشمولة بالتجربة.

ثالثا: مرحلة التركيب:

وهي مرحلة تركيب وتنظيم القوانين الجزئية وخاصة للظواهر والأشياء والوقائع الجزئية لاستخراج منها قوانين كلية وعامة في صورة مبادئ عامة أولية، مثل الحركة والجاذبية لنيوتن، وقوانين سقوط الأجسام لجاليلو وكيلر، وقوانين الصوت والضوء والحرارة...الخ

2- مراحله وأسسه.

سنتناول في هذا المطلب مقومات وعناصر المنهج التجريبي وهي تتألف من ثلاثة والتي سنتطرق إليها في ثلاثة فروع وهي كالآتي

2-1: المشاهدة أو الملاحظة العلمية.

للتعرف بصورة واضحة على هذا العنصر وجب تحديد تعريف واضح لها وأنواعها وبيان شروط الواجب توافرها فيها:

أولا: معناها:

هي الخطوة الأولى في البحث العلمي وهي من أهم عناصر المنهج التجريبي وأكثرها خطورة وحيوية لأنها محرك أولي وأساسي لبقية عناصر المنهج التجريبي، والملاحظة أو المشاهدة في معناها العام الواسع هي الانتباه العفوي إلى حادثة أو واقعة أو ظاهرة أو شيء ما دون قصد أو سبق إصرار وتعمد أو ارادة.

أما الملاحظة العلمية فهي المشاهدة الحسية المقصودة والمنظمة والدقيقة للحوادث والأمور والأشياء والظواهر والوقائع بغية اكتشاف أسبابها وقوانينها ونظرياتها عن طريق القيام بعملية النظر في هذه الأشياء والأمور والوقائع وتعريفها وتوصيفها وتصنيفها في أسر وفصائل، ذلك قبل تحريك عمليتي وضع الفرضيات والتجريب.

ثانيا: أنواع الملاحظة:

تنقسم الملاحظة من حيث عفويتها وعدم عفويتها ومن حيث بساطتها وعدم بساطتها إلى نوعين أساسين هما:

1 . الملاحظة البسيطة: وهي المشاهدة أو الانتباه العفوي العرضي يحدث دون قصد أو تركيز أو دوافع محددة أو استعداد مسبق، ولذلك فهذا النوع من المشاهدة أو الملاحظة يعتبر علميا بالرغم من أن الملاحظات والمشاهدات البسيطة والعفوية لها قيمتها العلمية، لأن كثيرا من الاكتشافات والقوانين والنظريات العلمية وخاصة في العلوم الطبيعية قد تم تحقيقها بناء على الملاحظة العفوية والبسيطة، مثل قوانين ونظريات سقوط الجسام، ودوران الأرض والجاذبية، وتعتمد هذه المشاهدة أو الملاحظة البسيطة على الحواس مباشرة وأساسا.

2 . الملاحظة العلمية المسلحة: وهي النظر أو الانتباه والمشاهدة المقصودة والمنظمة والدقيقة للأشياء والوقائع والظواهر والأمور بغية معرفة أحوالها وأوصافها وأصنافها وفصائلها من أجل وضع فرضيات بشأنها وإجراء عملية التجريب عليها ولاستنباط القوانين والنظريات اللازمة ولا تعتمد الملاحظة العلمية المسلحة على مجرد الحواس مباشرة بل هي تستخدم أدوات ووسائل مادية تكنولوجية لمساعدة وتقوية الحواس واكتشافها الظواهر والوقائع والأشياء والأمور بفاعلية ودقة أكثر ولهذا يطلق كلود برناد عليها بالملاحظة المسلحة

لأنها تعتمد على وسائل وأدوات تكنولوجية مقوية ومدعمة للنظر والحس واللمس والتذوق والسمع.

شروط الملاحظة العلمية: للقيام بعملية الملاحظة العلمية بصورة كاملة وواضحة ودقيقة لابد من توفير جملة من الشروط سواء كانت هذه الشروط ذاتية أو موضوعية ومن أهم هذه الشروط التالية:

1. يجب أن تكون الملاحظة العلمية نزيهة وموضوعية ومجردة أي يجب أن لا تتأثر عملية الملاحظة بأشياء ومعاني وأحاسيس وفرضيات سابقة على عملية الملاحظة والمشاهدة

2. يجب أن تكون الملاحظة العلمية منظمة ومضبوطة ودقيقة أي يجب على العالم الباحث الملاحظ أن يستخدم الذكاء والفطنة والدقة العقلية وكذا أن يستعمل أدوات ووسائل القياس والتسجيل والوزن والملاحظة العلمية والتكنولوجية في الملاحظة العلمية.

3. يجب أن تكون الملاحظة كاملة أي يجب أن يلاحظ الباحث كافة العوامل والأسباب والوقائع الظواهر والأمور والأشياء المؤثرة الموجودة المتصلة بها وأن إغفال أية عامل أو عنصر له صلة بالواقعة أو الظاهرة يؤدي إلى عدم المعرفة الكاملة والشاملة للظاهرة ويحرك تسلسله الخطاء في بقية مراحل المنهج التجريبي الباقية (الفرضيات والتجريب).

4. يجب أن يكون العالم الباحث الملاحظ مؤهلا وقادرا على الملاحظة العلمية أي أن يكون ذكي ومتخصص وعالم في ميدانه وسليم الحواس هادئ الطبع وسليم الأعصاب قادر على التركيز والانتباه.

5. يجب أن تكون الملاحظة العلمية مخططة بالمعنى العلمي للتخطيط.

6. يجب تسجيل كافة الملاحظات في أوانها بدقة وترتيب مضبوط ومحكم.

7. يجب معرفة وتجنب الخطاء التي مصدرها الملاحظ نفسه أو الأجهزة والأدوات المستعملة في الملاحظة والأخطاء الناجمة عن عدم مراعاة وملاحظة الوقائع كما هي كما أن هذه الأخطاء قد يكون مصدرها العقل ذاته.

هذه الملاحظة أو المشاهدة العلمية كعنصر من عناصر المنهج التجريبي وإذا ما تمت بصورة كاملة ودقيقة وصحيحة تتطلب المر ووضع الفرضيات أو الفروض من أجل اكتشاف وخلق القوانين واستخراج النظريات التي تكشف وتفسر الظواهر والوقائع المشمولة بالتجربة والتنبؤ والتحكم فيها.

2-2: الفرضيات العلمية.

تعتبر الفرضية العنصر الثاني واللاحق لعنصر الملاحظة العلمية في المنهج التجريبي وهو عنصر تحليل.

هي تفسير مؤقت لوقائع وظواهر معينة ولا يزال بمعزل عن امتحان الوقائع حتى إذا ما امتحن في الوقائع أصبحت من بعد فرضيات زائفة يعد العدول

عنها إلى غيرها من الفرضيات الأخرى أو صارت قانونا يفسر مجرى الظواهر.

. فالفرضيات هي عبارة عن فروض وحلول وبدائل واقتراحات وضعها الباحث بواسطة عملية التحليل العلمي للبحث عن أسباب الظواهر وقوانينها ونظرياتها.

ثانيا: أسباب ومصادر نشأة وتكوين الفرضيات: هناك العديد من الأسباب والمصادر الخارجية والباطنية والداخلية التي تعمل على تكوينها وهي كما يلي:

1- الأسباب والمصادر الخارجية لتكوين الفرضيات:

إن مصادر الفرضيات الخارجية قد تتبع من واقعة الملاحظة للوقائع والظواهر كما هو الحال في مثال سقوط الجسام عند جاليلو الذي لاحظ في بداية الأمر بسرعة سقوط الأجسام كلما اقتربت من الأرض، الأمر الذي دفعه إلى وضع فرضيات قانون سير وسقوط الجسام.

كما أنه من الأسباب الخارجية لنشأة وتكون الفرضيات العلمية الصدف والانتباه العفوي إذ كثيرا ما تدفع هذه الصدف والملاحظات والمشاهدات الفجائية والعفوية إلى وضع فرضيات علمية.

وقد تكون الأسباب والمصادر الخارجية لنشأة وتكون الفرضيات العلمية، عندما يتعمد الباحث الملاحظ وضع فرضيات علمية لإجراء تجارب للرؤية والمشاهدة.

2- الأسباب والمصادر الداخلية لنشأة ووجود الفرضيات العلمية:

وينبثق هذا النوع من الأسباب ومصادر نشأة الفرضيات من داخل ذهن وخيال وعقل العالم المتخصص للباحث حيث تنبع هذه المصادر الداخلية للفرضيات من خصوبة العقل وإبداع الفكر وجموح الخيال وبعد النظر والاستبصار وعمق التصور وحدة الذكاء واتساع المدارك وقوة الخبرة والمعرفة ولا يتأتى ذلك بطبيعة الحال إلا لطليعة من العلماء والمتخصصين الذين يملكون معلومات واسعة.

فهكذا تختلف الفرضية عن النظرية في الدرجة وليس في النوع حيث كون الفرضية تفسير وتخمين مؤقت وغير نهائي بينما النظرية تفسير وتخمين ثابت ونهائي نسبيا وأصل النظرية أنها فرضية أجريت عليها اختبارات وتجارب فأصبحت نظرية.

أما القانون فهو النظام أو العلاقة الثابتة وغير متغيرة بين ظاهرتين أو أكثر.

أما المفهوم فهو مجموعة من الرموز والدلالات التي يستعين بها الفرد لتوصيل ما يريده من معاني لغيره من الناس.

أما الإيديولوجية فهي مجموعة النظريات والقيم والمفاهيم الدينية والاجتماعية القانونية العامة المتناسقة والمترابطة والمتكاملة والمتداخلة في تركيب وتكوين كيان عقادي كلي وعام وتستند إلى أسس ومفاهيم السمو وسيادتها للمجتمع.

ثالثا: شروط صحة الفرضيات العلمية:

لكي تكون الفرضيات المفروضة أو المفترضة صحيحة وعلمية ويمكن أن تتحول بالتجربة إلى قوانين ونظريات علمية عامة وثابتة وسليمة في تفسير الظواهر والوقائع والحقائق لابد من توفر شروط علمية وهي:

1. يجب أن تبدأ من وقائع وظوهر محسوسة ومشاهدة وليس من تأثير الخيال الجامح ولهذا تكون الفرضيات العلمية أكثر واقعية وحتى تتحول بواسطة ملية التجريب إلى قوانين عامة ونظريات ثابتة.

2 . يجب أن تكون الفرضيات قابلة للتجريب والاختيار والتحقق، فالفرضيات النابعة من نصب الخيال وعمق الوجدان العاطفة أي إلى أي نتيجة علمية واقعية.

3 . يجب أن تكون الفرضيات العلمية شاملة ومترابطة، أي يجب أن تكون الفرضيات معتمدة على كل الجزئيات والخصوصيات المتوفرة وعلى التناسق مع النظريات السابقة اكتشافها.

4 . يجب أن تكون الفرضيات العلمية الخالية من التناقض للوقائع والظواهر المعروفة.

5 . يجب أن تكون الفرضيات متعددة ومتنوعة للواقعة أو الظاهرة الواحدة.

رابعا: تقدير تقييم الفرضيات:

بعد عملية إنشاء وخلق الفرضيات العلمية، تأتي عملية نقد وتقييم وتحقيق الفرضيات العلمية بواسطة عملية التجريب، جوهر المنهج التجريبي، وذلك للتأكد من مدى صحتها وسلامتها ولاختيار الفرضيات السليمة لتصبح قوانين علمية ثابتة وعامة تفسر علاقات السببية والجبرية (الحتمية) بين الظواهر، وتتحكم فيها، استبعاد الفرضيات الخائبة أو غير الصحيحة وفقا للنتائج التي تتوصل إليها عملية التجريب على الفرضيات المطروحة.

3: عملية التجريب.

بعد عملية إنشاء ووجود الفرضيات العلمية تأتي عملية التجريب على الفرضيات لإثبات مدى سلامتها وصحتها، عن طريق استبعاد الفرضيات التي تثبت يقينها عن صحتها وعدم صلاحيتها لتفسير الظواهر والوقائع علميا وإثبات صحة الفرضيات العلمية بواسطة إجراء عملية التجريب في أحوال وظروف وأوضاع متغايرة ومختلفة والإطالة والتنوع في التجريب على ذات الفرضيات واستعمال قواعد ولوحات **فرانسيس بيكون** وهي استعماله تنويع

التجربة، وقواعد إطالة التجربة، وقاعدة نقل التجربة، وقاعدة قلب التجربة ولوحات الحضور والغياب والانحراف وتفاوت الدرجات.

وكذا استعمال لوائح "**إميل** " المعروفة وهي " **خمس لوحات** " أو مناهج، وهي منهج الاتفاق، منهج الافتراق، المنهج المزدوج أو منهج البواقي، ومنهج المتغيرات المنسقة.

تطبيقات المنهج التجريبي في العلوم القانونية والإدارية.

1-دوره في العلوم الاجتماعية والعلوم الإدارية والقانونية

طبق المنهج التجريبي كمنهج من مناهج البحث العلمي في بحوث ودراسة العديد من الظواهر الاجتماعية القانونية والتنظيمية والإدارية مثل البحوث والدراسات المتعلقة بظاهرة علاقة القانون بالحياة الاجتماعية (التضامن الاجتماعي).

وعلاقة القانون بمبدأ تقسيم العمل الاجتماعي والبحوث والدراسات المتعلقة بعلاقة ظاهرة القانون بالبيئة الاجتماعية والثقافية والسياسة والجغرافيا.

كما طبق المنهج التجريبي من طرف علماء الإدارة في الدراسات والبحوث العلمية في نطاق العلوم الإدارية ولاسيما بعد ظهور نظرية الإدارة العلمية وبروز ظاهرة التداخل والترابط والتكامل الحتمي بين ظاهرة الإدارة من علم الاقتصاد وعلم الاجتماع وعلم النفس، فأصبح يطبق ويستخدم المنهج

التجريبي في الدراسات والبحوث العلمية للظواهر والمعطيات الإدارية مثل ظاهرة تقسيم العمل والتخصص، وظاهرة السلطة الإدارية وظاهرة التدرج وغيرها.

ومن الظواهر الإدارية التي استخدمت المنهج العلمي التجريبي في دراستها وبحثها مثل مبادئ ونظريات وحدة الهدف، مبدأ الكفاية، مبدأ نطاق الإدارة، مبدأ تدرج السلطة، مبدأ مستويات الإدارة...الخ، إلى غير ذلك من النظريات والمبادئ العلمية في نطاق العلوم الإدارية

فقد استخدم " **إميل دوركايم** " المنهج التجريبي في دراسة واكتشاف وتفسير ظاهرة العلاقة بين القانون والروابط والعلاقات الاجتماعية وعملية التأثير المتبادل والمنظار بينهما، ذلك في كتابه المعروف " **التفسير العمل الاجتماعي** " المنشور عام 1839 وفي مقالة بـ " **قانون التطور الجنائي**" المنشور بحولية علم الاجتماع.

واستنتج **دوركايم** من هذه الدراسة أن الجماعة والمجتمعات البشرية تحتاج في بداية نشأتها إلى القانون الجنائي الرادع والجزائي الصارم أكثر من حاجتها إلى القانون المدني، وإلى قواعد قانون العقوبات تكون شديدة وصارمة في جزء منها، كلما كان المجتمع بدائيا ثم تبدأ الصرامة والشدة وتخف كلما تقدم المجتمع اجتماعيا وثقافيا وحضاريا وسياسيا واقتصاديا.

كما استخدم **مونتيسكيو** المنهج التجريبي في بحوثه ودراساته الاجتماعية السياسية والقانونية التي تضمنها كتابه " **روح القوانين** " الصادر عام 1748 عندما انطلق من مقولته المشهورة – **نحن نقول هنا عما هو كائن لأننا يجب أن يكون**–

ومن أشهر التطبيقات الحديثة للمنهج التجريبي في مجال العلوم القانونية والإدارية الدراسات والبحوث العلمية التي قامت بها بولندا عام 1960 لإصلاح نظامها القضائي وقانون الإجراءات والمرافعات والدراسة التي قام بها الأستاذ **مور بيروجو** حول ظاهرة البيروقراطية والمجتمع في مصر الحديثة عام 1953– 1954.

فالعلوم القانونية والإدارية هي ميدان أصيل وخصب لاستخدام المنهج التجريبي في الدراسة وبحث الظواهر الاجتماعية القانونية والإدارية التنظيمية دراسة علمية وموضوعية لاستخراج الفرضيات والمبادئ والنظريات والقوانين العلمية في مجال العلوم القانونية والإدارية لكشف وتفسير الظواهر والمشاكل القانونية والإدارية والتنبؤ بها علميا والتحكم فيها وحلها واستخدامها لتحقيق المصلحة العامة بكفاية ورشادة وبطريقة علمية صحيحة.

وأكثر فروع العلوم القانونية والعلوم الإدارية قابلية وتطبيقا للمنهج التجريبي في قانون الإجراءات والمرافعات والنظام القضائي في الوقت الحاضر، القانون الجنائي والعلوم الجنائية والقانون الإداري والعلوم ا لإدارية

نظرا لطبيعتها الخاصة من حيث كونها أكثر فروع العلوم القانونية والإدارية واقعية وعلمية وتطبيقية اجتماعية ووظيفية.

فهذه الفروع تمتاز بأنها أكثر العلوم القانونية والاجتماعية والإدارية حيوية وحركية وتغييرا وتلاصقا بالواقع المحسوس والمتحرك والمتداخل والمعقد والسريع التطور والتغيير كما أن هذه الفروع أي العلوم الجنائية والقانون الجنائي والقانون الإداري والعلوم الإدارية والنظام القضائي أكثر الفروع في العلوم القانونية تداخلا وتكاملا وتفاعلا بالعلوم الاجتماعية الأخرى.

ولذا كانت هذه الفروع أكثر وأخصب العلوم القانونية والإدارية وأسهلها في تطبيق واستخدام المنهج التجريبي في دراسة وبحوث الظواهر التي تحكمها وتنظمها

2-تقييم المنهج التجريبي في تطبيقه في مجال العلوم القانونية والإدارية.

لقد سبق التعرف والتأكد من حقيقة كون المنهج العلمي التجريبي أقرب مناهج البحث العلمي إلى الطريقة العلمية الصحيحة في الدراسات والبحوث العلمية من أجل التعرف على الحقيقة العلمية وتفسيرها والتحكم فيها وتزداد قيمة استعمال هذا المنهج العلمي في ميدان العلوم الاجتماعية والإنسانية بصفة عامة والعلوم القانونية والإدارية بصفة خاصة نظرا لشدة تعقيدها وصعوباتها وسرعة تطورها وتبدلها فهي تحتاج استعمال وتطبيق المنهج

التجريبي بكافة مراحله وعناصره لاكتشاف الحقيقة العلمية القانونية والإدارية بصورة تقنية نسبيا وبالرغم من صعوبة تطبيق المنهج التجريبي في ميدان العلوم الاجتماعية والإنسانية ومنها العلوم القانونية والإدارية، كما سبقت الإشارة إلى ذلك بالقياس إلى تطبيقه في ميدان العلوم الطبيعية، وحالات تطبيق هذا لمنهج في ميدان العلوم القانونية والإدارية كثيرة.

كما سبق بيان ذلك فعن طريق الملاحظة العلمية الصحيحة والموضوعية للظواهر والمعطيات القانونية والإدارية، ووضع الفرضيات والبدائل بشأنها، ثم القيام بالتجريب عن طريق التحويل والتركيب لهذه الفرضيات والبدائل المطروحة يمكن استخراج واستنباط الحقائق العلمية الموضوعية والسليمة حول الظواهر والأمور والمعطيات القانونية والإدارية عن طريق استخدام المنهج التجريبي هذا وقد سبقت الإشارة لأمثلة من النظريات والقوانين العلمية والقانونية والإدارية التي تم اكتشافها وتفسيرها بواسطة المنهج التجريبي.